

أنماط الحوافز الضريبية للاستثمار فى الدول النامية*

Negee Choon Chia & John Whalley

ترجمة : أحمد هاشم خاطر **

نحاول فى هذا المقال تقييم فعالية الحوافز الضريبية للاستثمار فى دول العالم الثالث . ونعرض فيما يلى بصورة موجزة تطورات هذه الحوافز فى بعض الدول النامية^(١) . مع تقديم عرض عام للاتجاهات والنماذج ، وتوضيح كل ما هو معروف عن فاعليتها فى ضوء العوامل المختلفة والشاملة مثل خصم الضريبة الخارجية فى بلد المنبع ، أى فى الدولة الصناعية التى تقدم الاستثمارات .

ثم يتبع المقال آثار المنافسة الضريبية التى تميز حركة النمو فى استخدام حوافز الاستثمار فى الدول المنضمة لاتحاد دول جنوب شرق آسيا "الآسيان" (باستثناء أندونيسيا)^(٢) . وفى هذا السياق يمكن أن نقوم بتحديد إمكانية توافر فرص للمؤسسات خارج الحدود القومية من خلال اتفاقيات دولية للمحاكاة، أو أية ترتيبات مماثلة أخرى بين المجموعات الفرعية فى الدول.

ولتوضح الصورة مجرد ارتفاع معدلات الضريبة الموحدة فى الدول النامية عنه فى الدول الصناعية ، بل تلقى الضوء ايضا على انتشار حوافز الاستثمار. وتتجاوز الحوافز مجرد الاسراع فى مخصصات الاهلاك، وأشكال الائتمان لضريبة الاستثمار، التى كانت منتشره حتى وقت قريب فى

* هذا المقال عبارة عن الفصل الحادى عشر من : Anwar Shoh ed. : **Fiscal Incentives for Investment and Inovation**. Washington: the World Bank , (1994), PP 437-454.

** أ. أحمد هاشم خاطر. مدير عام الترجمة والنشر - معهد التخطيط القومى.

معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). فتشتمل على : اعفاءات ضريبية للاستثمار داخل البلاد ، وحوافز الاستثمار الاقليمي ، والمناطق الحرة لمعالجة الصادرات والعديد من الاجراءات الاخرى.

وعلاوة على ذلك ، فإننا نجد في بعض الدول النامية إستمرار زيادة ونمو استخدام الحوافز الضريبية رغم تراجعها في بعض الدول الأخرى. ويحدث النمو الحالي في استخدام الحوافز الضريبية بصورة رئيسية في آسيا - في بعض دول الآسيان وفي جنوب آسيا - ويبدو ذلك مدفوعا بصورة جزئية باستخدام المنافسة الضريبية بين الدول لجذب أو المحافظة على الاستثمار الأجنبي في الداخل على حساب الدول المتلقية الأخرى.

وفي أفريقيا ، نجد العكس حيث يبدو أن الحوافز - إن وجدت - تركز على الاجراءات المتعلقة بالشركات والاعفاءات الضريبية واستخداماتها. وقد طرأت عليها تغييرات طفيفة في السنوات الأخيرة.

ويلاحظ في امريكا اللاتينية تراجع استخدام الحوافز ، وهو ما يعكس سياسات التحرير العام ، بالإضافة إلى تأثير الاصلاحات الضريبية في الدول الصناعية (ويوجه خاص الولايات المتحدة الامريكية) - التي الفت نظام حوافز الاستثمار خلال الثمانينات . وجدير بالذكر أنه لوحظ مؤخرا أنه في جميع ، أو معظم ، دول منظمة OECD ، الغاء الائتمان على ضريبة الاستثمار والحد من الإسراع في إعفاءات الاهلاك .^(٣)

الحوافز الضريبية للاستثمار في الدول النامية :

تختلف حوافز ضريبة الاستثمار في الدول النامية عن تلك الحوافز المستخدمة عادة في الدول الصناعية في العديد من النقاط الرئيسية. ويوجه عام ، نجد أن معظم الدول النامية استمرت في الاتجاه نحو زيادة الحوافز الضريبية للاستثمار في السنوات القليلة الماضية ، بينما نجد أن الدول الصناعية قد قامت بالغائها (الغاء الخصم الضريبي على الاستثمار والحد من الاسراع في اعفاءات الإهلاك (انظر : Whalley: ١٩٩٠). وعادة ماتأخذ الحوافز في الدول الصناعية شكل الاسراع في اعفاءات الإهلاك وائتمانات ضريبة الاستثمار (انظر Fullerton & King : ١٩٨٤ : توثيق إجراءات كل دولة على حده) .

أما فى الدول النامية ، فنلاحظ أن مجال استخدام الأدوات والوسائل أوسع . ففى عام ١٩٧٨ ، قام كل من Toye & Shah بإجراء مسح عن نظم الحوافز المالية المختلفة والمتاحة فى (٢٨) دولة نامية " حيث وجدنا فى دراستهما أن الإعفاءات الضريبية إلى جانب الحسائر الجسيمة المؤجلة كانت هى السائدة فى معظم الدول النامية فيما عدا تانزانيا وزامبيا . وكانت جميع الدول المشتركة فى المسح تطبق نظام الاعفاءات الضريبية. وكان النظام السائد الثانى فى تلك الفترة - هو البرنامج الذى يعتمد على حجم الاستثمارات ، مثل إهلاك رأس المال المتسارع وائتمانات ضريبة الاستثمار. وقد وجد فى ست عشرة دولة من بين (٢٨) دولة - وهو حجم عينة المسح - أحد أنواع هذه الحوافز .

ويعتبر إعفاء الأجهزة والمعدات المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى - هو نظام الحوافز المتكرر فى عينة المسح ، ووصل عدد الدول التى قامت بتطبيق هذا النوع من الحوافز إلى عشر دول من بين (٢٨) دولة.

وكانت هذه الحوافز تستهدف جذب الاستثمارات إلى مناطق جغرافية معينة ، وقطاعات رئيسية والأنشطة التصديرية ، والشركات الصغيرة ، والصناعات الرائدة ، وأغراض مستهدفة أخرى. وكان الحرص الشديد هو السمة الرئيسية للمستولين المحليين الذين يديرون هذه البرامج.

بالإضافة إلى ذلك ففى معظم الدول كان القطاع العام يقوم بمباشرة وإدارة أكبر نسبة من الاستثمارات من خلال الإدارة المركزية ، مقارنة بالدول الصناعية. وقد أظهرت استثمارات القطاع العام استجابة ضئيلة لهذه البرامج التى كانت تستهدف جذب الاستثمار الأجنبى.

ويختلف الموقف من دولة إلى أخرى ، حيث كان هناك إتحاء لدعم وتعزيز الحوافز فى منطقة آسيا والباسفيك وبوجه خاص فى دول الآسيان وجنوب آسيا ، حيث يبدو أن النمو فى استخدام الحوافز كان ايجابيا إلى حد ما من خلال المنافسة الضريبية بين هذه الدول .

وترى الحكومات فى هذه المنطقة أنه، فى سبيل الاستمرار فى جذب الاستثمارات الأجنبية داخل البلاد ، ينبغى أن تكون أية استجابة للحوافز عن طريق أى دولة أخرى فى الإقليم استجابة على نفس المستوى أو أكبر . وهكذا نجد أن الاستجابة للحوافز المقدمة من سنغافورة أولا فى عام ١٩٥٩ ، ثم فى عامى ١٩٦٧ و١٩٨٦ فيما بعد ، بمثابة ومساوية للحوافز المقدمة من الفلبين وماليزيا وتايلاند. حيث كانت كل استجابة تحفز بدورها سنغافورة على توسيع حوافزها أكثر. وتبقى أفريقيا

هى المنطقة الوحيدة التى يكون التعميم فيها صعباً، ولكن يظل الاعتماد الكبير على إجراءات الإعفاءات الضريبية الزمنية والتى يتم التفاوض حولها بين الشركات والحكومة بمثابة الأداة التى ستجذب الاستثمارات الأجنبية داخل البلاد من المصادر والشركات الأخرى .

وعلى النقيض ، فإن الاقتصادات الاضخم فى أمريكا اللاتينية (مثل اقتصادات الأرجنتين والبرازيل والمكسيك) تتحرك كلها فى الفترة الاخيرة فى اتجاه تخفيض حوافز الاستثمار أو الغائها ويوضح هذا السلوك اتجاه السياسة العامة نحو الترتيبات الخاصة بالاعتماد على السوق فى هذه الدول، وإلى الاتجاه الذى تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية فى برنامجها للإصلاح الضريبى لعام ١٩٨٦ .

ويقدم الجدول (١١-١) معلومات عن نظم الحوافز فى سبع دول مختارة لتوضيح التوازن بين القارات . وبالإضافة إلى الإلتمان التقليدى لضريبة الاستثمار وخطط الاسراع فى اعفاءات الإهلاك، المطبقة بوجه عام فى الدول الصناعية، فإن الاعفاءات الضريبية والأنواع المختلفة للحوافز القطاعية وحوافز التصدير كلها هامة فى هذه المجموعة من الدول.

وتشتمل حوافز التصدير على رسوم الدروباك (الرسوم الجمركية التى تعاد إلى دافعها عند إعادة تصدير السلع) علاوة على الحوافز الخاصة التى تطبق لتشجيع الاستثمار فى المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات .

وفى جدول (١١-٢) نقدم عرض مقارنة للتسلسل الزمنى لأوجه التناقض بين (سنغافورة) الدولة ذات الحوافز المتسارعة (والمكسيك) الدولة ذات الحوافز المتباطئة . ويؤكد هذا التسلسل الزمنى على الاختلاف فى اتجاه التغيرات التى تحدث عند استخدام هذه الحوافز بين الدول المختلفة.

وتعتمد أسباب الاستخدام الواسع الانتشار والتجارب المختلفة فى كل دولة، بصورة رئيسية، على خصائص النظم الادارية المحلية فى الدول النامية . ويعتبر الاستثمار الأجنبى داخل البلاد ضروريا للتنمية (بالرغم من اقتصره فى أحوال عديدة على قطاعات قليلة أو غير هامة) .

جدول (١١-١) حوافز ضريبية للاستثمار في الدول النامية المختارة

الدولة	ائتمان ضريبية الاستثمار (%)	إهلاك متسارع لرأس المال	الحوافز القطاعية	حوافز التصدير	الحوافز الاقليمية	تأجيل الخسائر (بالسنوات)	فترة الاعفاءات الضريبية (بالسنوات)
كوريا	٦-١٠	نعم	نعم	نعم	لا	٣	٥
البرازيل	لاشيء	نعم	نعم	نعم	نعم	٤	١٥
المكسيك	١٩-٢٥	نعم	نعم	نعم	نعم	٤	لاشيء
نيجيريا	٥-٢٠ (أ)	لا	نعم	نعم	لا	٤	٥-٣
مصر	لاشيء	نعم	نعم	لا	لا	٥	٨-٥
سنغافورة	٣٣.٣-٣٠ (أ)	نعم	نعم	نعم	لا	غير محدود	١٠-٥
الفلبين	٧٥-١٠٠ (أ)	لا	نعم	نعم	لا	٦	٦-٤

أ. مخصصات الاستثمار.

المصدر: Banman (١٩٨٨)، Choi (١٩٨٨)، Majd (١٩٨٨)، Pinto (١٩٨٩)،

Price Water house (١٩٨٨).

ولأن تدفق الاستثمار داخل البلاد يتم التحكم فيه عن طريق قيود التراخيص ، كما يتم استعادة الأرباح للدخل من خلال الرقابة على الصرف الأجنبي ، فقد أصبح من الضروري تعويض آثار هذه القيود لتشجيع الاستثمار داخل البلاد .

ومن ثم فإن حوافز الاستثمار في الدول النامية يمكن النظر إليها على أنها بمثابة تعويض عن العوائق والعقبات أمام الاستثمار والمصاحبة للنظم الرقابية والادارية التي تعمل بصورة نمطية في هذه الدول ، بالإضافة الى السياسات التي تتبنى تشجيع الاستثمار بصورة إيجابية .

وعلى هذا تُعد حوافز الاستثمار في الدول النامية أكثر انتشاراً وشمولاً من خلال الأدوات المستخدمة ، وذلك مقارنة بالدول الصناعية ، لأن الآثار السلبية للنظم الإدارية المحلية تعتبر في حد ذاتها أكثر انتشاراً.

جدول (١١-٢) التسلسل الزمني لبعض الدول النامية المختارة ذات الاستخدامات المتسارعة أو المتباطئة للحوافز

سنغافورة : حوافز متسارعة

١٩٥٩ : مقدمة عن حالة الصناعات الرائدة

- تتمتع الصناعات الرائدة باعفاءات تصل إلى ٤٠٪ على ضريبة أرباح الشركات لمدة خمس سنوات.
- ترحيل الخسارة بغير حدود والسماح بتسارع عملية الاهلاك.

١٩٦٧ : حوافز صناعات التصدير

- إعفاء ٩٠٪ من الأرباح من ضريبة الانشطة التصديرية لمدة ٣-٥ سنوات.
- تقديم برامج لحصم الضريبة المزدوجة لنفقات المعارض الخاصة بالتجارة عبر البحار ، وكذلك البعثات التجارية عبر البحار ولتأسيس مكاتب تجارية خارجية وتطوير الأسواق عبر البحار .

١٩٧٥ : التوسع فى الحوافز الرائدة

- امتدت الاعفاءات الضريبية الزمنية على الصناعات الرائدة من (٥) إلى (١٠) سنوات.
- نهاية الشرط الخاص بأن كل شركة يجب أن تستهدف انفاق رأس مال ثابت بما لا يقل عن مليون دولار امريكى حتى تصبح جديدة باختيارها كحالة رائدة.

١٩٧٩ : ائتمانات ضريبة الاستثمار وخدمة الحوافز الضريبية على الصادرات الصناعية

- ادخال ائتمان للاستثمار بنسبة ١٠-٥٠٪ للمشروعات الموافقة عليها فى الصناعات التمويلية . ومن الممكن ترحيل ائتمان الاستثمار من السنة التى استهدفت الاتفاق الاستثمارى الى ما بعد ذلك .
- ٢٠٪ تخفيض فى معدل الضريبة للمبيعات من أصل أجنبى وللشركات الخدمية لمدة خمس سنوات.

١٩٨٠ : الحوافز الضريبية للبحوث والتطوير

- الاهلاك المتسارع لرأس المال (أكثر من ٣ سنوات) لجميع الأجهزة والالات المستخدمة لاجراء البحوث والتطوير .

- ٥٠٪ ائتمانات لضريبة الاستثمار لجميع الأجهزة والالات المستخدمة لإجراء البحوث والتطوير .
- خصم مزدوج على الدخل الخاضع للضريبة لنفقات البحوث والتطوير الموافقة عليها .

١٩٨٣ : الحوافز الضريبية للمناطق البعيدة عن الشواطىء

- إعفاء دخل المناطق البعيدة عن الشواطىء المتولد من رؤوس الأموال التى تديرها المؤسسات المالية بسنغافورة من ضرائب الدخل.

- تخفيض ضريبة أرباح الخدمات الإدارية لتصبح ١٠٪ (بدلاً من ٤٠٪).

١٩٨٦ : حوافز العمليات فى المراكز الرئيسية للمؤسسات

- نسبة إعفاء اخرى تبلغ ١٠٪ على الدخل المحلى المتولد من تقديم الخدمات المتميزة (مقابل ٣٣٪ كانت مفروضة سابقا)

- منح الحوافز فى الفترة الأولى لمدة ١٠ سنوات ، مع إمكانية مد هذه الفترة مستقبلاً.

١٩٨٧ : توسيع الحوافز الضريبية وزيادتها

- امتداد برامج الحوافز الضريبية طبقاً لقانون توسيع وزيادة الحوافز الاقتصادية لعام ١٩٦٧ ، لتشمل تصدير الخدمات مثل الخدمات الاستشارية والإدارية ، وخدمات البناء والخدمات الفنية والهندسية.

- إعفاء ٩٠٪ من الدخل المتولد من هذه الخدمات من ضريبة الخدمات لفترة مبدئية تبلغ ٥ سنوات

١٩٨٨ : حوافز الخدمات

- حوافز لشركات الخدمات والاستثمارات الخارجية عبر البحار ، شاملة خصماً ضريبياً مزدوجاً لتكاليف البحوث والتطوير.

- حوافز جديدة للاستثمارات الخارجية عبر البحار ، مع خصم ضريبى يبلغ ١٠٠٪ لخسائر مبيعات اسهم أو تصفية الاستثمارات الخارجية التى تمت الموافقة عليها .

المكسيك (الحوافز المتباطئة)**١٩٧٢ : مشروع قانون الإصلاح الضريبى**

- الزيادة فى علاوة الاهلاك المتسارعة ، ومعالجة أكثر إيجابية للاهلاك العادى .

- إعفاء ضريبى لإعادة استثمار رأس المال فى المشروعات الصناعية.

- إعفاء ضريبى على الدخل الموحد المتولد عن بيع الأصول الثابتة عن طريق الشركات التى تستثمر أموالها فى المناطق ذات التمرکز الصناعى المنخفض .

١٩٧٥ : تخفيض الحوافز الضريبية على الصادرات والتصنيع (٥)

- تخفيض حجم المكونات المحلية التى يجب أن يستخدمها المصدرون لتقليل الرسوم من ٥٠٪ إلى ٤٠٪.

- تخفيض المكونات المحلية للواردات المؤقتة من ٤٠٪ إلى ٢٠٪ على السلع المصنعة للتصدير.

١٩٧٧ : إعفاء ضريبى على إمتلاك الآلات

- ائتمانات ضريبية تصل إلى ١٠٪ من تكاليف شراء آلات جديدة للأنشطة الصناعية الموافق عليها ، وللمصانع التى تصدر على الأقل ٥٠٪ من منتجاتها .

١٩٧٨ : ضريبة الأرباح الإضافية

- ضريبة بحد أقصى ٥٠٪ على الأرباح التى تتعدى متوسط أرباح ثلاث سنوات سابقة.

١٩٨٩ : قانون التمويل

- ادخال نسبة ٢٪ من صافى قيمة الضريبة المقدرة على صافى حقوق الشركة المعتمدة ، مقابل ضريبة دخل مع فترة ثلاث سنوات يتم فيها ترجيل الاعتمادات غير المستخدمة.
- إلغاء خصم ٧٥٪ للاستثمارات فى مجال الاسكان لمحدودى الدخل.
- تخفيض للخصم المسبق للاستثمارات فى الاصول الثابتة يصل الى ٦٠٪ ، حينما يتم فى العاصمة (مكسيكو سيتى وGuadalajara & Monterrey).

١٩٩٠ : تناقص الحوافز

- الاستثمار فى القطاع الحضرى من المنطقة الفيدرالية وفى Guadalajara&Monterrey غير مؤهل للحصول على إعفاءات ضريبية .
- امتداد صافى قيمة الضريبة ليشمل الشركات والمؤسسات الأهلية أو المدنية . وعند حساب صافى الحقوق فإنه يتم تقييم الأصول الثابتة التى حصلت على إعفاءات ضريبية للاستثمار ، كما لو إنها لم تحصل على هذه الاعفاءات الضريبية.

المصدر IBFD(مجلدات متعددة) : Lee(١٩٨٦) ، ومواد مختلفة قام المؤلفون بتجميعها (متاحة عند الطلب).

وتختلف أيضا تكاليف الميزانية لحوافز الاستثمار من دولة لآخري ، كما أن التقديرات النهائية لاتتوقر الا لعدد قليل من الدول النامية . فعلى سبيل المثال بالنسبة للفلبين ، قام Manasan (١٩٨٨) بتقدير هذه التكاليف على أنها تقع داخل منطقة ال ١٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى وهو يعتبر جزءاً كبيراً من الدخول ، لأن العديد من الدول النامية تجمع إيرادات عامة أقل من ١٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى من الدخول.

وينبثق من هذا التشخيص قضايا عديدة مثل : ما مدى فعالية حوافز الاستثمار فى الدول النامية ، ولماذا لا يبدو أن هذه الحوافز تؤثر فى السياسات التنموية فى الدول الصناعية ؟ وإلى أى مدى تستطيع هذه الحوافز تشجيع الاستثمارات؟ وبالتحديد إلى أى مدى تستطيع هذه الحوافز تشجيع الاستثمارات الأجنبية الجديدة داخل البلاد ؟ وإذا كانت التكاليف الضخمة للميزانية تندرج مع هذه المعايير ، فهل هى التكاليف الوحيدة التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار ؟ وإذا كانت المنافسة الضريبية تؤدى بالدول النامية لزيادة استخدامها للحوافز ، إذن ماهى أفضل الطرق للمحافظة على الآثار الناتجة من التنافس؟

آثار الحوافز الضريبية فى الدول النامية :

لقد اهتم العديد من رجال الاقتصاد التطبىقى فى الدول الصناعية لمدة طويلة بدراسة تقييم آثار حوافز الاستثمار حيث يعود تاريخ هذه المحاولات إلى الخمسينات أو ماقبل ذلك . استخدم البعض أسلوب تكلفة رأس المال الذى قام بتبسيطه Jorgenson (١٩٦٣) لنظرية نيوكلاسيكية لسلوك الاستثمار . فقد أسس جورجنيسون نظريته على افتراض أن الشركات تعمل على تعظيم القيمة الحالية المخضومة لعائد الاستثمار الصافى من الضرائب.

وفى مثل ذلك النظام ، تستثمر الشركات أموالها حتى المدى الذى يصبح فيه ناتج الإيراد الحدى من وحدة إضافية لرأس المال (الاستثمار) مساوياً للتكلفة الحدية المتوقعة لرأس المال . وقد تم أخذ هذا الاتجاه فى الاعتبار فيما بعد ، فى صياغات لاحقة لدالة إنتاج نشاط الشركات ، لتوليد تكلفة رأس المال / المستخدم والمعروفة جيداً - أى السعر الربعى الحالى للدولار للوحدة الواحدة من رأس المال ، والذى يشتمل على تكاليف شراء الأصول وإهلاك رأس المال والضرائب.

إن استراتيجية تكلفة رأس المال للمستخدم تعمل على تقييد آثار حوافز الاستثمار من خلال تأثير الضرائب على هذه التكلفة . وعادة ما يتم التعرف على هذه الآثار فى ضوء معدل الضريبة ، بالإضافة إلى مكون الإهلاك فى قواعد الضريبة . وتشكل هذه الطريقة أساس عمل كل من Fullerton&King (١٩٨٤) ، والتى تقارن تأثير الضرائب على تكلفة رأس المال فى أربع دول داخل منظمة OECD . وقد استخدمت هذه الطريقة نفسها فى دراسات تجريبية أخرى عن تأثير السياسات الضريبية على الاستثمار وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تم تلخيص نتائج بعض هذه الدراسات فى جدول (١١-٣) ، حيث يبدو أن كل هذه النتائج تفترض أن تأثير حوافز الاستثمار هو زيادة هذا الاستثمار، وإن كان ذلك بمقادير صغيرة نسبياً.

وقد تم استخدام استراتيجية تكلفة رأس المال فى الدول النامية لتجربة تأثير حوافز الاستثمار. وأجريت بعض التحليلات فى هذه الدراسات لدول بعينها أوعده مجموعات من الدول ولخصت فى جداول (١١-٤) . وبوجه عام فقد توصلت كل هذه النتائج لنفس الاستنتاج ، وأحياناً بصورة أوضح، وهو أن تأثير الحوافز الضريبية ضئيل أو حتى غير جوهرى على الاستثمار.

ومن عيوب استراتيجية تكلفة رأس المال معالجتها لتوقعات تعتبر متخلفة وغير حديثة. لذلك

تم استخدام صيغة بديلة تعتمد على الدالة Tobin Q، حيث تتجه التوقعات ذات النظرة المستقبلية مباشرة نحو الوصف القياسي للسلوك الاستثماري عن طريق القيمة السوقية للمنشأة. وفي هذه الصيغة، فإن الاستثمار هو دالة متزايدة لـ Q- وهي تمثل معامل تقييم سوق المال لرأس المال القائم بالنسبة لتكلفة الإحلال. كما أن أى زيادة فى معدل العائد على رأس المال الفعلى سوف تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لرأس المال، وبالتالي ينشأ استثمار جديد حتى يتحقق التوازن مرة أخرى.

وبالتالى، يتضح لنا من هذا المدخل أن الاستثمار يعتمد على تقييم سوق المال لأسهم المنشأة، والذي بدوره يعكس قيمة الربحية (حصص الأرباح) للشركات.

ففى عالم الإعفاء الضريبي، نجد أن الشركات تتجه إلى الاستثمار طالما أن كل دولار ينفق على شراء رأس المال، يرفع القيمة الحدية للشركة بأكثر من دولار.

ويشتمل تحليل آثار حوافز الاستثمار باستخدام هذا الإطار يشتمل على الخطوتين المتصلتين بالتغيرات فى القيم المقدرة للضرائب الى التغيرات فى عوائد الأصول، والتي تعكس بدورها أثر الاستثمار من خلال المعاملات المقدرة لمعادلات الاستثمار.

وفى معظم الدراسات التى تستند على هذه الاستراتيجية (أنظر Chirinko ١٩٨٦)، نجد ذات مدلول هام فى شرح وتفسير الاستثمار، كما أنها تشكل فى كل من النظريات التقليدية للاستثمار والآليات التى يفترض أن تعمل من خلالها حوافز الاستثمار. ويلاحظ أنه حتى فى الدول المتقدمة، هناك غموض يحيط بالأطار المناسب لتحليل حوافز الاستثمار. والأدبيات التى تستخدم الأسلوب النيوكلاسيكى ترى أن الاستثمار ربما يستجيب قليلا للحوافز وتظل أهمية أثر الحوافز على الاستثمار فى الدول النامية أمراً غير مؤكد.

وعلى أية حال فإن ظروف الدول النامية تعكس تعقيدات أخرى، لم تعرها هذه الأدبيات اهتماماً، وجعلت تحليل تأثير حوافز الاستثمار أكثر تعقيداً. وتأتى فى المقدمة قضية الائتمان الضريبي الأجنبى فى دول المنبع. فإذا كانت شركة الاستثمار تقع فى دولة تسمح إما بإئتمان على الضريبة الأجنبية أو إعفاء من الضرائب المحلية لحساب الضرائب المدفوعة بالخارج، فإن الضرائب الأجنبية بالتالى سوف تكون ضئيلة الأثر، أو عديمة الأثر نهائياً، على سلوك الاستثمار الحدى الذى تقوم به الشركات التابعة - ويعنى هذا أن الجهود الموجهة نحو تشجيع الاستثمار داخل البلاد بواسطة شركات رأس المال الأجنبى، من خلال الحوافز سوف تكون غير فعالة.

وفى وجود مثل هذه الائتمانات فإذا كان معدل الضريبة فى الدول النامية اقل من المعدل المطبق على الشركات الأم بالدول الصناعية فإن الضرائب المدفوعة فى الدول النامية لن يكون لها بالمثل أى أثر حدى على أنشطة الاستثمار . وسيتيم سداد مثل تلك الضرائب فعليا من خلال الخزينة الأجنبية ، وليس من خلال الشركات الاستثمارية فى الدولة النامية . وفى مثل هذه الظروف نجد أن حوافز الاستثمار فى الدول النامية لها أثر ضئيل على الأنشطة الاستثمارية للشركات الأجنبية.

ولكننا نجد مظاهر أخرى فى الدول النامية تعمل على تعقيد الأنشطة الاستثمارية . يتمثل أحدها فى ترشيد الائتمان . ففى الكثير من الدول النامية يقوم البنك المركزى بتوزيع الائتمان على الشركات المؤهلة وذات الصلاحية ، وتحدد أولوية الائتمان من خلال نوع وحجم الاستثمار ، فنجد أن النشاط الاستثمارى فى الشركات المقيدة ائتمانياً لن يتأثر بصورة كبيرة بتطبيق الحوافز الاستثمارية. وتنطبق مثل هذه المناقشات على آثار أشكال أخرى من سياسات التدخل الحكومى ، بما فى ذلك الحماية، وتخصيص العملة الأجنبية المحدودة. ويمثل هذه القيود الكمية والقيود الأخرى فى الدول النامية ، يمكن أن نتصور أن القضية هى العائد . ففى مثل هذه الظروف تقوم حوافز الاستثمار باعادة توزيع العوائد بصورة أكبر من تقديم الأدوات التى لها أثر حدى على سلوك الاستثمار الذى تنتهجه الشركات . وعلى هذا فإنه على الرغم من أن الأدبيات المتوفرة حول تكلفة رأس المال ، تقول بأن حوافز الاستثمار ربما يكون لها أثر ضئيل ولكن فعال على الاستثمار فى الدول النامية ، فعند تقييم الآثار على الاستثمار فعليا يجد المرء أن الأمر أكثر تعقيداً.

وتقدم الاساليب البديلة للدول الصناعية (TobinQ) تفسيراً مختلفة لفعالية الحوافز . وعند الاخذ فى الاعتبار الظواهر الخاصة للدول النامية ، مثل الائتمان الضريبي الخارجى فى الدول الصناعية ، والرقابة الكمية ، وأنواع الرقابة الأخرى فى الدول النامية ، فإن فعالية هذه الحوافز تصبح مثار لمزيد من التساؤلات.

المنافسة الضريبية وحوافز الاستثمار فى دول الآسيان

من أهم العوامل لفهم اسباب استخدام الحوافز الضريبية فى دول نامية معينة - هو المنافسة الضريبية ، حيث تظهر آثار المنافسة الضريبية بنسب متفاوتة فى أجزاء مختلفة من العالم النامى.

ففى دول الآسيان وفى أماكن أخرى فى آسيا ، يلاحظ بصورة كبيرة وجود هذه الضغوط والتى

جدول (١١-٣) الدراسات الامريكية حول
الحوافز الضريبية للاستثمار باستخدام
اسلوب تكلفة رأس المال

أثار السياسة الضريبية الامريكية	الدراسة
زيادة الاستثمار بنسبة ٦,٨٩٪ .	Jorgenson & Hall (١٩٦٧).
زيادة الاستثمار بنسبة ١,٤٦٪ .	Bischoff (١٩٧١).
زيادة الاستثمار بنسبة ٢,٠٢٪ - ٣,٨٧٪ (أ)	Coen (١٩٧٥).
اختلفت النتائج بصورة كبيرة طبقا لمواصفات معادلات الاستثمار.	Eisner & Chirinko (١٩٨٢).
مع زيادة نسبتها ٢٪ فى ائتمان ضريبية الاستثمار ، زادت نسبة الاستثمار الثابت غير المقيم إلى إجمالى الاستثمار.	Green (١٩٨٠).
زيادة فى الاستثمار الثابت حتى ١١,٧ مليون دولار أمريكى ، وزاد العجز الصافى فى الميزانية الفيدرالية بمقدار ١٠,٢ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٨٢.	Eisner & Chirinko (١٩٨٣).

(أ) تعتمد آثار الاستثمار على ما إذا كانت سلبيات التدفق النقدى دخلت النموذج أم لا . كما
تعتمد النتائج ايضا على الطريقة المقترحة لتخفيض الضرائب (موازنة التخفيض المزدوج أو إجمالى
عدد السنوات) وطول الفجوة الزمنية لمستخدم التكلفة . والآثار التى تم تقديرها يمكن أن تكون
متباينة حتى نسبة ٨٠٪ .

- المصدر : Chirinko ١٩٨٦ .

جدول (١١-٤) دراسات تكلفة رأس المال

لحوافز الاستثمار فى الدول النامية

الدراسة	الدولة	النتيجة
Manasan (١٩٨٨)	دول الآسيان	الحوافز المالية لم يكن لها أى أثر يذكر على التنافسية النسبية لدول الآسيان.
Kwach (١٩٨٨)	كوريا	لعبت الحوافز الضريبية دوراً ثانوياً فى تشجيع الصادرات الكورية.
Manasan (١٩٨٦)	الفلبين	كان للحوافز المادية أثر هام على معدل العائد وتكلفة رأس المال لمن يستخدمه.
البنك الدولى (١٩٨٠)	تايلاند	كان لحوافز الاستثمار أثر ضئيل. ولم يزد نصيب الصادرات فى إجمالى انتاج المشروعات التى منحت حوافز عن المتوسط العام فى كل الشركات الصناعية .

المصدر : Kwack (١٩٨٨) ، Manasan (١٩٨٦) ، البنك الدولى (١٩٨٠).

تعتبر عاملاً رئيسياً فى حفز نمو هذه الحوافز فى السنوات الأخيرة. ومن المعتقد أن حجم هذه الضغوط فى إفريقيا يعتبر معتدلاً أو عديم الجدوى بينما يعتبر فى دول أمريكا اللاتينية أكبر من الدول الأفريقية وأقل من الدول الآسيوية.

ويلخص جدول (١١-٥) انتشار هذه الحوافز فى دول الآسيان،

فقد بدأت سنغافوره فى تبني سياسة حوافز الاستثمار فى عام ١٩٥٩ ، ثم الحققتها بتوسعات فى هذه السياسة خلال الأعوام ١٩٦٧ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٦ . وكان كل تغيير فى الحوافز فى دولة سنغافوره يقابله مضاعفتها أو تكرارها من قبل دول الآسيان الاخرى مما اضاف ضغوطا على سنغافوره لتقديم المزيد من الحوافز. وكان الأثر النهائى حتى منتصف الثمانينات هو تحقيق زيادة كبيرة فى الحوافز فى جميع دول الآسيان باستثناء أندونيسيا. وتعزو دول الآسيان الأخرى هذه الزيادة الكبيرة

المحققة إلى الزيادة المتكررة للحواجز فى سنغافوره ، حيث اعتقدت هذه الدول انه يتحتم عليها مجاراتها " اتباع القائد". وهو مالموظ بصورة اكثر وضوحا أولا فى حالة ماليزيا - سنغافوره ، وثانيا فى حالة الفلبين - سنغافوره ثم بصورة أقل فى حالة تايلاند - سنغافوره.

ويمكن ملاحظة مؤشرا أنماط الكمية وأحجامها التى ساعدت على نمو هذه الحواجز خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٨٩) فى جدول (١١-٦) فى خلال تلك الفترة امتدت فترات الاعفاء من دفع الضريبة، وزادت ائتمانات ضريبة الاستثمار وضيف اسلوب اعفاءات الرسوم على الواردات من الأجهزة .

وكانت عملية الاسراع بحواجز الاستثمار فى دول الآسيان تتطابق احيانا مع، وتختلف أحيانا عن، ماتراه بعض أدبيات التجارة الدولية ، فى هذه الحواجز كقوى كامنه وراء التصاعد فى حواجز حماية تجارة السلع فى الاقتصاد العالمى فى الثلاثينات . وخلال تلك الفترة ، عندما إنهارت التجارة العالمية بنسبة ٧٠٪ ، بعد حدوث الركود الاقتصادى عام ١٩٢٩ ، وتبنى نظام التعريفات (Hawley - Smoot) فى الولايات المتحدة ، زادت الحواجز التجارية فى الدول الأوروبية ودول أخرى كانوا شركاء فى التجارة مع الولايات المتحدة كرد فعل جماعى للتعامل بالمثل (٤).

وكان واضعو نظريات التجارة يميلون إلى وصف عملية التعامل بالمثل هذه بمبدأ العين بالعين ، كتبادل أفضل التعريفات مع الدول الأخرى توصلنا إلى النتيجة النهائية المتمثلة فى (توازن Nash) أنظر Gorman ١٩٥٧ ك Johnson ١٩٥٣).

وبعد التوصل لهذه النتيجة نشأت الحواجز الجماعية للأعمال المشتركة التى توجه نحو تحسين " توازن Nash من خلال سياسة متفق عليها للقيود.

وكانت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT تؤخذ احيانا على أنها أوضح مثال على مثل هذه الاتفاقية الجماعية ، لأنه حينما تم وضع مسودتها فى الأربعينات ، كان الهدف تحسين توازن Nash الذى تواكب مع الاتييار فى التجارة العالمية فى فترة الثلاثينات .

وبعد التوصل لهذه النتيجة نشأت الحواجز الجماعية للأعمال المشتركة التى توجه نحو تحسين " توازن Nash من خلال سياسة متفق عليها للقيود.

وكانت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT تؤخذ احيانا على أنها أوضح مثال على مثل هذه الاتفاقية الجماعية ، لأنه حينما تم وضع مسودتها فى الأربعينات ، كان الهدف تحسين

توازن Nash الذى تواكب مع الانهيار فى التجارة العالمية فى فترة الثلاثينات .

وتشير المناقشة تساؤلا حول ما إذا كان فى حالة المنافسة الضريبية بين المجموعات الفرعية للدول النامية (مثل زيادة استخدام حوافز الاستثمار من قبل دول الآسيان) ، توجد أيضا حوافز تتعلق بالتفاوض حول اجراءات التعاون المشترك التى تؤدى إلى تحسين جماعى للعائد الحالى .

وهل يمكن تحقيق هذا فى مجال حوافز الاستثمار ؟ أو أن حوافز الاستثمار هذه غير فعالة نسبياً، وبالتالي فهى لا تقدم إلا حافزاً بسيطاً للعمل الجماعى ؟ وهل هناك ثمة اجراءات مشتركة يمكن أن تقوم بها دول الآسيان لعقد اتفاقية تعاون مشترك تضمن قيوداً متبادلة ؟

كيف يمكن لهذه الدول أن تقيّد بعضها البعض فى مجال التنافس بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية الجديدة التى سوف تذهب للدول المنافسة؟

وفى هذه المنطقة ، سوف تتضمن عملية من نوع الجات اتفاقية دولية ذات مراحل متعددة، حيث سيكون هناك قوانين صريحة وواضحة تقوم بتحديد الوسائل التى يتم بواسطتها تطبيق حوافز الاستثمار وتؤكد بوضوح على عدم التفرقة والارتباط باتفاقيات اكبر من مستوى حوافز الاستثمار . وفى هذه الحالة تصبح الدول بما فيها دول الآسيان قادرة على الموافقة بصورة مشتركة على خفض حوافزها . وهنا يثار تساؤل: هل يمكن لنظام على غرار اتفاقية الجات أن يتم التفاوض بشأنه أو تطبيقه فيما يتعلق بحوافز الاستثمار بين دول الآسيان ؟

أولاً : يجب أن تكون الإجابة حول ما إذا كانت سياسة الإصلاح بشأن حوافز الاستثمار يمكن تنفيذها عن طريق إجراء من جانب واحد فى كل دولة. وإذا كانت بعض الأدبيات ترى أن العديد من هذه الحوافز غير فعالة ، فإن الاجراء من جانب واحد يمكن أن يكون أفضل طريق للمستقبل .

ثانياً : تتمثل خطورة اتخاذ اجراء جماعى على غرار اتفاقية الجات فى ان الدول ربما تحتفظ بالحوافز لغرض المساومة، حيث قد يرونها للمساومة على إلغاء القيود لدى الدول المجاورة المنافسة . وفى ظل هذا السيناريو ، يمكن أن يصبح الإجراء الجماعى الذى تقوم به دول الآسيان مدخلا قليل القيمة .

جدول (١١-٥) عرض حوافز الاستثمار فى دول الآسيان

العقد	سنغافورة	ماليزيا	الفلبين	تايلاند
الحسينات	١٩٥٩ : قانون الصناعات الرائدة: إعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات ، اهلاك رأس المال ترحيل صافى خسائر التشغيل.	١٩٥٨ : قانون الصناعات الرائدة:	١٩٦٧ : قانون حوافز الاستثمار (RA5186): حوافز للمشروعات الرائدة ذات الافضلية: وتتضمن إهلاك رأس المال ، ترحيل صافى خسائر التشغيل ، اعفاء ضريبي على المعدات الرأسالية المستوردة ، ائتمان ضريبي على استثمار رأس المال المحلى، خصم مزدوج تشجيعى على نفقات وتكاليف الشحن لشركات التصدير .	لا توجد لا توجد
الستينات	١٩٦٧ : قانون حوافز التوسع الاقتصادي: اعفاء ضريبي يصل إلى ٩٠٪ على الأرباح من الأنشطة التصديرية. خفض مزدوج للضريبة على الانفاق الخاص بتشجيع الصادرات عبر البحار .	١٩٦٨ : قانون حوافز الاستثمار: تشجيع الصناعات كثيفة العمالة والموجهة للتصدير. حوافز جديدة تشمل : ائتمانات ضريبية للاستثمار . علاوة تصدير ، علاوة الاهلاك المتسارع لرأس المال وخصم مزدوج للنفقات الموجهة لتشجيع التصدير عبر البحار.	١٩٧٠ : قانون حوافز التصدير (RA6135): إعفاء المعدات الرأسالية المستوردة من الضرائب والرسوم. ائتمانات للضرائب المدفوعة على المعدات الرأسالية المحلية والمواد الخام والمنتجات شبه المصنعه المستخدمه فى الانتاج للتصدير.	١٩٧٢ : قانون تشجيع الاستثمار لصناعى: تقديم حوافز ضريبية للصناعات التصديرية ، وتتضمن اعفاء ضريبي لمدة ٣-٨ سنوات . تخفيض فى رسوم الواردات وضريبة الاعمال التجارية. إهلاك متسارع بنسبة ٢٥٪ من رأس المال المستثمر ، بالاضافة إلى الاهلاك العادى لرأس المال.
السبعينات	١٩٧٥ : مد الإعفاءات الضريبية حتى عشر سنوات .	١٩٧٣ : الصناعات الموجهة للتصدير:	١٩٧٣ : تعديل لقانون الاستثمار وحوافز الصادرات (PD62) إلغا ، شروط خصم مايعاد	١٩٧٧ : قانون تشجيع الاستثمار (BE2520). تشجيع تركز الصناعات خارج بانكوك - حوافز

تابع: جدول (١١-٥) عرض حوافز الاستثمار في دول الآسيان

العقد	سنغافورة	ماليزيا	الفلبين	تايلاند	
		تتراوح بين ٤-١٠ سنوات.	استثماره- بفرض التوسع - من الدخل الخاضع للضريبة. انتمان ضريبي لرسوم ٩٠٪، من ضريبة الأعمال المبيعات المفروضة على الواردات لانتاج السلع التصديرية وبدون حد زمني من بداية العمليات الانتاجية. الغاء الحصم المزدوج لنفقات الترويج. انقاص حدود إعادة استثمار الضريبي .	معطاء لمناطق تشجيع الاستثمار، تشمل تخفيضا، بحد أقصى ٩٠٪، من ضريبة الأعمال التجارية على مبيعات المنتجات لمدة تصل الى خمس سنوات . تخفيض من بداية العمليات الانتاجية. الغاء الحصم المزدوج لنفقات الترويج. بعد انتهاء فترة الاعفاء انقاص حدود إعادة استثمار الضريبي .	
			التوسع من ١٠٠٪ إلى ٢٥-٥٠-١٠٠٪ للمشروعات الرائدة وغير الرائدة على التوالي.	حوافز لتشجيع الصادرات باعفاءات ضريبية أو جمركية أو تخفيضات.	
	١٩٧٩ : نظام ائتمانات الاستثمار ١٠٪-٥٠٪.	١٩٨٦ : قانون تشجيع الاستثمار اعفاءات ضريبية للشركات الرائدة لمدة خمس سنوات ، مع إمكانية مدها لمدة خمس سنوات أخرى.	١٩٨٣ : قانون سياسة حوافز الاستثمار (BP391) إلغاء مسموحات الاهلاك المتسارع ، وإعادة السماح للشركات غير المصدرة بتأجيل سدادها للرسوم والضرائب على الالات والمعدات الرأسالية.		
الثمانينات	لا توجد	لا توجد	لا توجد.	لا توجد	

المصدر : IBFD مجلدات متعددة ومواد مختلفة قام بتجميعها المؤلفون ومتاحة عند الطلب.

وعلى أية حال فإن أى إجراءات تتم طبقا لاتفاقية الجات وتغطي حوافز الاستثمار ، تعتبر أكثر تعقيدا مما تبدو عليه للوهلة الأولى .

وفى هذه الحالة بالذات على سبيل المثال ، لا يوجد تبادل مباشر للامتيازات كما هو موجود فى الاجراءات الواردة فى اتفاقية الجات ، والتي توفر نفاذا متبادلا لتجارة السلع فيما بين أسواق الأعضاء. كما يقوم المنافسون - فى حالة دول الآسيان - بالبحث عن استثمارات أجنبية جديدة داخل البلاد من خلال مجموعة من الحوافز المتزايدة تضاف للمستثمرين كشريك ثالث من خارج مجموعة الدول التي تدخل فى عملية المنافسة.

بالاضافة الى هذا ، فإن التجربة داخل دول الآسيان قد أظهرت أن العملية التنافسية ليست مسألة التعامل بالمثل الناتجة عن مبدأ العين بالعين، كما يصفها واضعو النظريات التجارية فى فترة الثلاثينات. بل على عكس ذلك ربما تعتبر أقرب لموقف Stackelberg المتعلق بخصائص القائد التابع. وهكذا فإن سنغافورة التي تعتبر أكبر مصدر للسلع المصنعة فى دول الآسيان منذ الستينات تحتل مركز القائد ويحذو حذوها الدول الأخرى وتتخذ نفس خطواتها فى مجال التصدير .

جدول (١١-٦) الحوافز المادية فى دول الآسيان خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٩

السنة	الحافز	الفلبين	اندونيسيا	ماليزيا	سنغافورة	تايلاند
١٩٨٧	إعفاءات ضريبية (بالسنوات)	صفر	٣-٢	٥-٢	١٠-٥	غير ملائم للتطبيق
	ترحيل الخسارة	غير ملائم للتطبيق	غير محدد	غير ملائم للتطبيق	غير ملائم للتطبيق	غير ملائم للتطبيق
	علاوة الاستثمار	غير ملائم للتطبيق	غير ملائم للتطبيق	٢٥٪ ائتمان ضريبي	غير ملائم للتطبيق	غير ملائم للتطبيق
	إعفاء الرسوم على الواردات.	غير ملائم للتطبيق	أجهزة، معدات، مواد خام	غير ملائم للتطبيق	غير ملائم للتطبيق	غير ملائم للتطبيق
١٩٨٣	إعفاءات ضريبية (بالسنوات)	لا توجد	٦-٢	٨-٢	١٠-٥	٨-٣
	الخسارة					
	(بالسنوات)	٦	غير محدد	غير محدد	غير محدد	٥

تابع جدول (١١-٦) الحوافز المادية في دول الآسيان خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٩

السنة	الحوافز	الفلبين	اندونيسيا	ماليزيا	سنغافورة	تايلاند
١٩٨٩	الإبقاء على ائتمان ضريبة الاستثمار. إعفاءات ضريبية	خصم بنسبة ٧٥-١٠٠٪ من الاستثمار	خصم بنسبة ٢٠٪ من الاستثمار	ائتمان بنسبة ٢٥٪ من ضريبة الاستثمار	خصم بنسبة ٣٣,٣-٥٠٪ من الاستثمار	خصم بنسبة ٢٠٪ من الاستثمار
	بالسنوات .	٤-٦	صفر	٥-١٠	٥-١٠	٣-٨
	ترحيل الخسارة	صفر	غير ملائم للتطبيق	استرجاع	متاح	متاح
	إئتمان ضريبة الاستثمار (٪)	١٠٠	لا توجد	١٠٠	١٠-٥٠	لا توجد
	إعفاءات على المعدلات الرأسمالية.	١٠٠٪ إذا ماتم شراؤها قبل ١٩٩٠/١٢/٨	إعفاء من ضريبة القيمة المضافة	١٠٠٪	غير ملائم للتطبيق	١٠٠-٥٠٪
	إهلاك متسارع لرأس المال.	لا توجد	٥٠٪، ٢٥٪، ١٠٪	للأصول غير الخاضعة لبدل ضريبة المقدرة على الأجهزة الأرضية . ومعدات الشركات.	تخفيض القيمة	٢٠٪ للأجهزة غير
			للأصول المستخدمة	المقدرة لبدل ضريبة	المقدرة على الأجهزة الأرضية . ومعدات الشركات.	
			أقل من ٤ سنوات ، ٨ سنوات ، أكثر من ٨ سنوات على التوالي.	الاستثمار ، تلقى خلال ثلاث سنوات.	والمعدات في ثلاث سنوات ، وعلى الحاسبات الآلية والأوتوماتيكية في سنة واحدة.	

المصدر : لعام (١٩٧٨) Toye Shah ، لعام (١٩٨٣) Modi (١٩٨٧) ، لعام ١٩٨٩ مواد مختلفة مجمعة بواسطة المؤلفين (متاحة عند الطلب).

ولهذا فإن القضية تتمثل فى كيفية تقييد القائد للدخول فى عملية المنافسة . ولاشك فى أن التعاون المشترك يمكن أن يحسن الأوضاع كما هو الحال فى اتفاقية الجات ، ولكن معاهدة عدم تمييز هى التى تحتاجها دول الآسيان . وبسبب مبدأ القائد التابع - وللحصول على نظام أفضل ، وله معنى - حول استخدام حوافز الاستثمار يمكن أن تقوم دول أخرى من الآسيان بتقديم تنازلات للدولة القائدة لتشجيع سغافورة على الاستجابة.

وقد تكون هذه التنازلات غير واضحة فى مجال الاستثمار ، وعلى هذا فإن كيفية تحقيق نظام مباشر، له مغزى وهدف محدد ، بخصوص استخدام حوافز الاستثمار فى دول الآسيان تصبح قضية غير محددة. وربما يتمثل الأسلوب المجدى فى ادخال مفاوضات حوافز الاستثمار ضمن مفاوضات التجارة والتكامل الأوسع التى تجرى حالياً بين دول الآسيان .

فحينما تأسس اتحاد الآسيان فى عام ١٩٦٤ كان هدفه دفاعياً وليس تجارياً . حيث قامت مجموعة من الدول بتبنى استراتيجيات دفاع مشترك فى ضوء حرب فيتنام ، علاوة على القلق من الآثار الخفية فى ذلك الوقت . وعلى العموم مازالت دول الآسيان لها إجراءات وترتيبات استراتيجية أكبر منها اقتصادية ، ولكن فى السنوات الخمس الأخيرة بذلت جهود مختلفة للتحرك نحو تكامل اقتصادى أوثق.

وقد حاولت دول الآسيان التحدث بلغة واحدة فى مفاوضات دورة أوروغواي الخاصة باتفاقية الجات ، مثل اتخاذ مواقف مشتركة قبل الدخول فى المفاوضات مع مجموعات التفاوض المختلفة ، والسماح لدولة واحدة من اتحاد دول الآسيان بالتحدث باسم الآسيان وعرض وجهة نظر واحدة.

بالإضافة إلى ذلك فإن دول الآسيان لديها الآن تخفيضات فى التعريفات بين الدول الأعضاء بهدف تشجيع التجارة المتبادلة بين دول الآسيان. وقد أدت هذه التخفيضات فى التعريفات إلى تقدم نسبي ، كما ركزت على تغطية التجارة فيما يتعلق بعدد من البنود التى فرضتها التعريفات أكثر من تغطيتها لفئات التجارة الرئيسية . ونتيجة لذلك فإن التخفيضات فى التعريفات قد ركزت على بنود قليلة الأهمية إلى حد ما .

وبالرغم من ذلك فإن هذه العملية ستتسارع خلال العشر سنوات القادمة ، كما إنها قد توحى لدول الآسيان بإنشاء مجموعة عمل واحدة لحوافز الاستثمار تعمل داخل هذه السلسلة من المفاوضات

الأوسع. ولأن سنغافورة هي الدولة الوحيدة داخل مجموعة الآسيان التي لديها تجارة حرة بصورة فعالة، كما أنها تعتبر أكبر مصدر للسلع المصنعة، فهي أكثر دولة مستفيدة بين دول الآسيان من أى تخفيض فى تعريفات السلع المصنعة.

ولقد أدى الإحساس بأن سنغافورة سوف تجنى جميع الفوائد الناتجة من مفاوضات التبادل التجارى بين دول الآسيان، الى احجام الدول الأخرى فى الآسيان بوجه عام عن المشاركة فى عملية التفاوض. ولو كانت سنغافورة على استعداد للتعهد بأنظمة لاستخدام حوافز الاستثمار، تكون ذات فائدة للفلبين وماليزيا وتايلاند، فى مقابل تنازلات تجارية على السلع المصنعة الداخلة فى تجارة هذه الدول فى هذه الحالة يمكن ايجاد اساس كاف لبرام اتفاقية ذات شأن بين دول الآسيان حول استخدام حوافز الاستثمار.

كما تتحقق الفائدة الثانوية المتمثلة فى السماح بتقدم أكبر فى المفاوضات التجارية، وعلى هذا الاساس ربما يكون التعهد بربط الترتيبات التى تخص حوافز الاستثمار بالمجالات الأخرى للسياسة الاقتصادية، بما تسمح بتحقيق تقدم أكبر استراتيجية جيدة لدول الآسيان، وذلك بدلا من المدخل البسيط، على غرار الجات، للتعامل مع حوافز الاستثمار.

الخلاصة

تناول هذا المقال بعض العوامل التى توضح الاستخدام الحالى لحوافز الاستثمار من قبل الدول النامية. كما ركز على انتشارها الكبير حاليا بين الدول الصناعية والدول النامية.

فقد قامت الدول الصناعية بإلغاء حوافز الاستثمار على مراحل خلال الثمانينات، حيث عمدت إلى التخلص من الإهلاك المتسارع لحوافز الاستثمار أشكال الائتمان لضريبة الاستثمار.

وعلى العكس، من ذلك كانت القاعدة فى عدد كبير من الدول النامية، فى جنوب شرق وجنوب آسيا، هى الاسراع، وليس التباطؤ، فى حوافز الاستثمار بصورة تدعو للدهشة.

أما دول أمريكا اللاتينية فكانت تتجه نحو اتباع نفس مسار الدول الصناعية، كما حاولت الغاء أو على الأقل تخفيض حوافز الاستثمار.

واستمرت حوافز الاستثمار فى افريقيا سائدة من خلال المفاوضات بين الحكومة والشركات حول

الاعفاءات الزمنية للضريبة.

وقد حدثت هذه التطورات على الرغم من التساؤلات المثارة حول مدى فعالية معظم، ان لم يكن كل ، حوافز الاستثمار. وحتى عند القيام بتحليلها باستخدام الطريقة التقليدية " أسلوب تكلفة رأس المال" ، بقيت فعالية حوافز الاستثمار هذه موضع تساؤل ايضا.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الخصائص الإضافية للدول النامية ، مثل قيود السعر، والكمية، وغيرها من القيود الأخرى، إلى جانب انتمانات الضريبة الأجنبية فى الدول الصناعية، فإن فعالية هذه الطريقة تصبح محل شك متزايد.

وفى نهاية المقال تمت مقارنة الفعالية المشكوك فيها لحوافز الاستثمار، مع الاتجاه المتزايد - على ما يبدو - لاستخدامها فى الدول النامية.

وجدير بالذكر ان المنافسة الضريبية بين الدول المستخدمة لحوافز متزايدة تبرر ظاهريا على أنها لجذب استثمارات اكبر داخل هذه الدول، وهى حقيقة فى بعض المناطق مثل دول الآسيان، ويوصى المقال - بالنسبة لهذه الدول - بأن يكون العمل جماعيا ، وليس أحاديا ، لايقاف هذا الاتجاه.

كما تم ، بصورة موجزة ، مناقشة استخدام الاجراءات التعاونية على المستوى الاقليمي بين دول الآسيان - وهى قد تذكرنا بأنواع الإجراءات التى تم استخدامها فى الأربعينات فى ظل اتفاقية الجات - مع الامتيازات المشتركة والاتفاقيات الملزمة والقيود على استخدام الاجراءات التى تشوه التجارة أملا فى أن تحدد هذه الاعمال المشتركة من انتشار المزيد من التنافس الضريبى فى المنطقة ، الذى ينبغى أن يعتمد على الفهم مثلما يعتمد على واقعية وفعالية تلك الاجراءات.

ملاحظات

١- فعالية معظم إن لم يكن كل هذه الحوافز كانت موضع تساؤل على العديد من المستويات (انظر على سبيل المثال : مناقشة حوافز الفلبين فى مرجع Manasan ١٩٨٨) أحدها كان يتعلق بانه مع الائتمان الرشيد تحدد العوامل التمويلية وليس الضرائبية قرارات الاستثمار. والأخرى هى اذا كان الاستثمار المعنى يتم من قبل شركة تحت الرقابة الاجنبية من الدولة المانحة لائتمان ضريبة اجنبية، فإن أى ضرائب تدفع سوف تكون محل تقدير فى الخارج ، وبالتالي ستكون حوافز ضريبة الاستثمار فى الدولة المضيفة عديمة الفعالية.

٢- وقد استبعدت أندونيسيا من التحليل بسبب أنه منذ بداية عام ١٩٨٤ قامت أندونيسيا بالغاء كافة الحوافز . ولاشك أن أندونيسيا قد شعرت بأثر المنافسة الضريبية فى المنطقة. وفى السنوات الأخيرة قامت الدولة باجراء بعض التغييرات فى الهيكل الضريبى لزيادة تشجيع وجذب المستثمرين.

وتتضمن هذه التغييرات خفض الحد الأقصى لضريبة الأفراد وضريبة الشركات الى ٣٠٪ والمعدل طويل الأجل يصل الى ٢٥٪ (وهو نفس المعدل طويل الأجل المطبق فى سنغافورة)، وتقرير حوافز ضريبية للصناعات الصغيرة ، وللمصدرين ، والاستثمارات فى المناطق النائية ، والمؤسسات المتخصصة فى البحوث والتطوير .

٣- أنظر Whalley ١٩٩٠ لمزيد من التفصيل .

٤- أنظر Kindleberger ١٩٧٥

مراجع

تصف كلمة "processed" أعمالا أعيد إنتاجها بطريقة غير رسمية وقد لا تكون متاحة فى المكتبات.

Bauman, R. 1988, "Fiscal Incentives in Brazil". Processed.

Bischoff, Charles W. 1971. "Business Investment in the 1970s: A Comparison of Models," **Brooking Papers on Economic Activity**, pp. 13-58, Brookings Institution, Washington, D.C.

Chirinko, Robert S. 1986, "Business Investment and Tax Policy: A Perspective on Existing Models and Empirical Results". **National Tax Journal** 39 (2): 139-66.

Chirinko, Robert S., and Robert Eisner. 1982. "The Effects of Tax Parameters in the Investment Equations in Macroeconomic Econometric Models". In Marshall E. Blume, Jean Crockett, and Paul Taubman, eds., **Economic Activity and Finance**, Cambridge, Mass: Ballinger.

_____, 1983. "Tax Policy and Investment in Major U.S. Macroeconomic

- Econometric Models" . **Journal of Public Economics** 20:139-66.
- Choi, Kwang 1988 "Tax Policy and Tax Reforms in Korea". In Javad, Khalilzadeh-Shirazi, and Anwar Shah, eds., **Reforming Taxes in Developing Countries**. Washington, D.C., :World Bank.
- Coen, Robert M. 1975. "Investment Behaviour, the Measurement of Depreciation, and Tax Policy", **American Economic Review** 65 (March) : 59-74.
- Gorman, W.M. 1957. "Tariffs, Retaliation, and the Elasticity of Demand for Imports", **Review of Economic Studies** 25:133-62.
- Green, R. Jeffery. 1980. "Investment Determinants and Tax Factors in Major Macroeconometric Models", In George M. von Furstenberg, ed., **The Government and Capital Formation**, Cambridge, Mass.: Ballinger.
- Hall, Robert E., and Dale W. Jorgenson. 1969, "Tax Policy and Investment Behavior: Reply and Further Results". **American Economic Review** 59 (June): 388-401.
- IBFD (International Bureau of Fiscal Documentation). Various volumes. **Tax News Service**. Netherlands.
- Johson, H.G. 1953, "Optimum Tariffs and Retaliation". **Review of Economic Studies** 21:142-53.
- Jorgenson, Dale W. 1963. "Capital Theory and Investment Behavior". **AEA Proceedings** 53 (May): 247-59.
- Kindleberger, Charles P. 1975. **The World in Depression 1929-1939**. Berkclely: University of California Press.
- King, Mervyn A., and Don Fullerton, eds. 1984. **The Taxation of Income from Capital: A Comparative Study of the United States, the United Kingdom, Sweden, and West Germany**. Chicago, III.: University of Chicago Press.
- Kwack, Taewon. 1988. "Public Finance, Trade, and Economic Development: The

- Role of Fiscal Incentives in Korea's Export - Led Economic Growth". Paper presented at the **Forty-fourth Congress** of the International Institute of Public Finance, Istanbul, Turkey, August.
- Lee, Fook-Hong. 1986. "A Summary of Singapore's 1986 Budget". **Bulletin for International Fiscal Documentation** (IBFD, Netherlands) 40 (July) : 319-25.
- Majd, Nader. 1988. "Characteristics of Major Tax Instruments Used in Sub-Sahara Africa", World Bank, Macroeconomic Adjustment and Growth Division, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Manasan, Rosario G. 1986. "Impact of BOI Incentives on Rate of Return, Factor Prices, and Relative Factor Use". PIDS Staff Paper Series 86-01. Philippine Institute for Development Studies, Manila.
- _____, 1988. "A Review of Investment Incentives in ASEAN Countries". PIDS Working Paper Series 88-27. Philippine Institute for Development Studies, Manila.
- Modi, Jitendra R. 1987. "Major Features of Corporate Profit Taxes in Selected Developing Countries". **Bulletin for International Fiscal Development** (IBFD, Netherlands) 41 (February): 65-74.
- O'Reilly, David, ed. 1989. **Income Taxation in the ASEAN Countries**. Singapore: Asian-Pacific Tax and Investment Research Centre.
- Pinto, Luiz Fernando Teixeira. 1989. "Brazilian Tax Treatment of Foreign Investments". **Bulletin for International Fiscal Documentation** (IBFD, Netherlands) 43 (August-September): 376-79.
- Price Waterhouse 1988. **Corporate Taxes: A Worldwide Summary**. New York
- Shah, S.M. S., and J.F.J. Toye. 1978, "Fiscal Incentives for Firms in Some Developing Countries, Survey and Critique". In J.F.J. Toye, ed., **Taxation and Economic Development**. Cambridge, U.K. University of Cambridge.
- Sinaga, Simon. 1994. "Jakarta to Change Tax Structure to Attract Investors". **Straits**

Time Weekly Edition (Singapore), September 10.

Subramanian, Arjunan. 1990. "Malaysia: An Outline of Tax Incentives". **Bulletin for International Fiscal Documentation** (IBFD, Netherlands) 44 (July): 334-39.

Whalley, John. 1990. "Foreign Responses to U.S. Tax Reforms". Paper pre-sented at the conference on the 1986 U.S. Tax Reform Act held at the University of Michigan, November 10-11.

World Bank. 1980. **Thailand: Industrial Development Strategy in Thailand**, Washington, D.C.